Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

العدد السابع عشر – حزيران – 2026 / June

آراء النحاة في المسألة الواحدة في مغني اللبيب (المنصوبات نموذجاً)

م.م زهراء أكرم عبد الأمير [1]
[1] جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية - العراق
Zahraaa.alrikabi@uokufa.edu.iq

ملخص. يُعدّ علم النحو من أهم العلوم العربية التي ساهمت في حفظ اللسان العربي من الوقوع في اللحن أو الخطأ، وقد ظهرت فيه كثير من المذاهب والتي أُطلق عليها بالمدارس النحوية كالمدرسة البصرية، والكوفية، والبغدادية، والأندلسية وغيرها. وعرض البحث آراء النحاة واختلافهم في بعض المسائل النحوية المنصوبة كالمفاعيل، الحال، والتمييز، وخبر (كان)، فكان البصريون ملتزمين بالقياس، بينما كان الكوفيون يتوسعون في بعض الأوجه، وكان ابن هشام جامعاً لهذه الآراء. ويُعدّ كتاب مغني اللبيب من أهم الكتب النحوية التي أصبحت مرجعاً مهماً للباحثين، وقد اهتم ابن هشام بالمنصوبات اهتماماً كبيراً فذكر فيه آراء النحاة النحوية، وتناول الخلافات بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية في تلك المسائل.

الكلمات المفتاحية: (آراء، المسألة الواحدة، مغني، ابن هشام، خلاف).

Abstract. Grammar is considered one of the most important Arabic sciences that contributed to preserving the Arabic language from linguistic errors or mistakes. Many schools of thought emerged in grammar, known as grammatical schools, such as the Basran, Kufic, Baghdadi, Andalusian schools, among others. The study presented the differences among grammarians on certain grammatical issues related to the accusative case, such as objects, adverbials, specification, and the predicate of (kana), The Basrans adhered to analogy, while the Kufis were more flexible in some aspects, and Ibn Hisham combined these

views. The book Al-Mughni Al-Labib is considered one of the most important grammatical works and became a key reference for researchers. Ibn Hisham devoted great attention to the accusative case, mentioned the grammarians' opinions on it, and addressed the differences between the Basran and the Kufic schools on these issues.

Keywords: (opinions, a single issue, Al-Mughni, Ibn Hisham, disagreement).

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد:

يُعدّ النحو من أهم علوم اللغة العربية، وقد مثّل سوراً لحفظ اللسان العربي من الوقوع في اللحن والخطأ، وقد شهد هذا العلم ظهور مدارس نحوية مختلفة كمدرستي الكوفة والبصرة وغيرهما، وقد ظهر اختلاف النحاة في كثير من المسائل النحوية، وشكلّت هذه الاختلافات ثراءً علمياً ساهمَ في نمو النحو العربي وتطوره وتوسيع مجالاته.

وكتاب مغني اللبيب من الكتب القيّمة والحافلة بالشواهد ومسائل الخلاف بين المدارس النحوية، ومن المصادر النحوية التي عرضت آراء النحاة في المنصوبات.

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء آراء ابن هشام الأنصاري في باب المنصوبات من كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مع تحليل هذه الآراء والكشف عن أسباب تعددها في المسألة النحوية الواحدة والاستعانة بالمنهج المقارن عند الحاجة، ولا سيما في مقارنة آراء النحاة أو إبراز الخصوصية المنهجية لابن هشام في معالجة الخلاف النحوي.

تظهر أهمية البحث في كونه يسعى إلى دراسة آراء النحاة في المسائل النحوية المنصوبة كخبر (كان) أو المفاعيل أو التمييز أو الحال وغيرها، مع عرض أسباب اختلاف النحوي نفسه في المسألة ذاتها، أو اختلاف النحويين فيما بينهم.

قسمتُ البحث إلى مطلبين: تكوّن المطلب الأول من جزئين، الجزء الأول: تناولت فيه أسباب اختلاف آراء النحويين، أمّا الجزء الآخر: تناولت فيه حياة ابن هشام وكتابه مغني اللبيب، والمطلب الثاني: عرضتُ فيه بعض المسائل النحوية المنصوبة التي وردت في مغني اللبيب، وتطرقتُ إلى ذكر الآراء النحوية فيها.

1. المطلب الأول:

1.1. اختلاف الآراء عند النحويين:

ظهر مفهوم اختلاف الرأي في المسائل النحوية عند كثير من النحاة كالخليل وابن جني وسيبويه وابن هشام وغيرهم، ومن الأسباب التي دعت إلى ظهور هذه الظاهرة التطور الفكري والحضاري وهذا لا يظهر إلا بعد مدة طويلة من التفكير والتعمُق فيما كتبه النحوي والخوض فيه، والمتعارف عليه من الممكن أن تقع المسألة النحوية في خلاف بين النحاة، أو قد يكون الخلاف بين مدرسة وأخرى كما هو معروف بين مدرستي البصرة والكوفة إذ أن هناك مسائل كثيرة قد اختلفوا فيها، أو قد يكون اختلاف رأي النحوي نفسه في المسألة ذاتها.

والخلاف ظاهرة من ظواهر النحو العربي، وكانت الخلافات سمة من سمات العلوم العربية إذ هي تعبير عن فعالية جياشة وعنوان من عناوين تطور النحو ونفي جموده فأطلق العنان للعقليات الفذّة أن تجول حرة مجتهدة، فإذا النحو خضم هائل له أصوله التي استند إليها ومناهجه التي نهل منها وسار عليها، لذلك صعُب استقصاؤه والإحاطة به وشبهوا مواجهته والخوف منه بركوب البحر مخافة غير الشداة واكتفى غيرهم بالقريب منه، ونلحظ أنَّ ناقدي النحو العربي يخلطون بين العلم والتعليم والاهتمام بالخلاف كاهتمامهم باللغة من حيث هي علم، وقد حرص علماء العربية على نقل الخلاف وتعدد الآراء في المسألة الواحدة من السابقين إلى اللاحقين بعد أن تركوا بصماتهم عليها والخلاف الذي تبوأ موقع الصدارة هو الخلاف بين الكوفيين والبصريين. (صالح، 2013، 5).

ظهر الخلاف النحوي في عصر سيبويه والكسائي فسيبويه يمثل مدرسة البصرة والكسائي يمثل مدرسة الكوفة وخاصة بعد قيام العباسيين بتقريب الكسائي وتلاميذه منهم، وكان بين أهل الكوفة والعباسيين ودّ لم يكن موجوداً عند أهل البصرة فقد وفقوا متصدين للبصريين الذين سبقوهم في ميدان الدراسة النحوية. (الطويل، 1985، 26).

كانت المدرسة البصرية أسبق من المدرسة الكوفية في وضع علم النحو، وذلك في رواية أبو الأسود الدؤلي عند دخوله على أمير المؤمنين علي (عليه السلام) وأخبره (عليه السلام) بأنَّ لُغتكم قد أصابها اللحن فأراد أن يضع كتاباً في أصول العربية، وجاءه بعد فترة فأعطاه صحيفة، وورد فيها تقسيم الكلام الى اسم وفعل وحرف. (الحموي، 1993، 177/4).

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وهذا الخلاف بين البصريين والكوفيين دفعَ المبرد إلى تأليف ردّ على كتاب سيبويه سماه (مسائل الغلط) وما أخرج المبرد كتابه هذا الذي خالف به سيبويه عن بصريته، وقبله خالف الفراء شيخه الكسائي ولم يخرج عن كوفيته. (صالح، 2013، 15).

قال الأندلسي: " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين، ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها من أكلة الشوارِيز وباعة الكواميخ ". (القسطنيطيني، 1941، 178/1).

تميّزت المدرسة الكوفية على المدرسة البصرية بسبب اتساعها في رواية الأشعار عن جميع العرب سواء كانوا بدو أم حضر وأخذوا الشعر من أهل الأرياف والبراري. (ضيف، د.ت، 159).

كان الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة خلافاً قائماً على المنهج الذي اعتمدوا عليه والأسلوب الذي فرضه عليهم، وما أحاط بالنحويين من ظروف ثقافية ولغوية واجتماعية دفعتهم الى الاستماع إلى أشعار وجدت في بيئتهم ونتج عن ذلك تعليلات وتأويلات فرضتها عليهم هذه النصوص، أمّا الاختلاف في تسميتهم للمصطلحات فلن يقدم أو يؤخر ولن يغير من النحو شيئاً فالتابع واحد سواء أسميناه صفة كما شاع عند البصريين أم نعتاً كما يسميه الكوفيون، وعلى هذا فلا فرق في الاعتماد على هذه اللغة وتفسير الظواهر التي وردت فيها وتعليلها سواء الدارس بصرياً أو كوفياً أو بغدادياً أو مصرياً أو شافعياً أو أندلسياً. (الحديثي، 2012، 34).

أمّا من أسباب ظهور تعدد رأي النحوي في مسألة معينة هو أنّه قال رأيه في سن مبكر من عمره، وبعد نضجه تراجع عن رأيه السابق ومنه قول ابن جني: " ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسمّاه (مسائل الغلط)، فحدثني أبو علي عن أبي بكر أنَّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا ". (ابن جني، 1999، 206/1).

وكذلك إملاء النحوي فيجلس النحوي وحوله تلاميذه يكتبون ما يقوله بالمحابر والقراطيس قد يكون هذا الإملاء سبباً في تعدد الآراء ويجمعون ما يدونونه عن العالم فيصبح كتاباً. (القسطنيطيني، 1941، 180/1).

وأيضاً المنافسة العلمية بين النحاة فكان كل منهم حريصاً على أن يتقدّم ويتطور ويبدي الرأي على غيره من النحاة ومنهم الكسائي فقد وصل ذكره للخليفة المهدي الذي طلب منه أن يقوم بتأديب ابنه الرشيد ثم طلب منه الرشيد أن يكون مؤدباً لولديه الأمين والمأمون، ولما تمرض الكسائي أمره الخليفة أن يرشح

أحداً من العلماء فينوب عنه فوقع الاختيار على أبي الحسن علي بن المبارك الملقب بالأحمر. (السيوطي، د.ت، 158/2).

قد يترك النحوي رأيه الذي قاله في موضع ما؛ وذلك بسبب التطور الذي طرأ على النحو قال ابن جني: "وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط فقلما يلزم صاحب الكتاب منه إلا الشيء الندر، وهو أيضاً مع قلته من كلام غير أبي العباس، وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: إنّ هذا كتاب علمناه في أوان التشبيه والحداثة واعتذر أبو العباس منه". (ابن جني، د.ت، 287/3).

ومن الأسباب الأخرى التراجع عن الرأي الخطأ كما قال الأخفش: "سمعت أبا العباس المبرد يقول: إنَّ الذي يغلط ثم يرجع لا يعدّ ذلك خطأ لأنّه قد خرج منه برجوعه عنه وإنما الخطأ البين الذي يصر على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعد كذاباً ملعوناً ". (عبدالخالق، 1405هـ، 25).

1.2. ابن هشام و كتابه مغني اللبيب:

تحدث عنه المحقق محمد محي الدين في مقدمة مغني اللبيب: (هو الإمام الذي فاق أقرانه وشأى من تقدمه وأعيا من يأتي بعده الذي لا يشق في سعة الاطلاع وحسن العبارة هو أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، وُلدَ في مدينة القاهرة في ذي القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة، تخرج به جماعة من أهل مصر، وقد انفرد بالاستدراكات العجيبة والمباحث الدقيقة والفوائد الغريبة والاطلاع المفرط والقدرة على التصرف في الكلام، وكان يمتلك ملكة تمكن من خلالها التعبير عن مقاصده بما يريد موجزاً ومسهباً. (الأنصاري، 1987، 5/1).

كان ابن هشام عفّ اللسان رقيق القلب متواضعاً، حليماً، براً، كريماً، وعلى خلق عظيم، وقد برز هذا الخلق أثره على كتبه وآراءه النحوية. (السيوطي، د.ت، 68/2).

عاصرَ ابن هشام عدداً من الأئمة البارزين في النحو ومنهم عبداللطيف بن المرحل (ت744هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) فعليهما تتلمذ ابن هشام، وعاصره أيضاً حسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت 749هـ). (فودة، 1985، 5).

نلحظ اتساع بحر ابن هشام في النحو واللغة، فكانت له مكانة في الفقه تفصح عنها المجالس التي كان يحضرها وتفيض بالألفاظ الفقهية كألفاظ الطلاق والتعليق. (السيوطي، د.ت، 203/4).

أما مذهبه الفقهي كان ابن هشام شافعي المذهب طوال حياته ثم صار حنبلياً في آخر عمره ليتولى التدريس في المدرسة الحنبلية. (السيوطي، د.ت، 69/2).

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

كان مذهبه قائماً على الاختيار والانتخاب من مدارس النحاة كمدرستي البصرة والكوفة وغيرهما، ولم يقلد ابن هشام أي مذهب إنما كان يكتفي بعرض آراء الأئمة السابقين حسب مذاهبهم التي ينتمون إليها، مع ميله إلى الاتجاه البصري فإنَّه لم يغمص الكوفيين حقهم عندما يظهر له صواب رأيهم. (عوض، 1987، 87).

ومن أهم مؤلفات ابن هشام: (الأنصاري، 1987، 1 /6).

- الإعراب عن قواعد الإعراب: طُبع في الاستانة، وطبع مرة أخرى في مصر وشرحه الشيخ خالد الأزهري.
- الألغاز: هو كتاب فيه كثير من المسائل النحوية، صنفه لخزانة السلطان الملك و طُبِعَ في مصر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: طُبِعَ هذا الكتاب مرات عديدة وشرحه الشيخ خالد.
- التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل ففيه عدة مجلدات.

1.3. مكانته العلمية:

قال عنه ابن خلدون: (إنَّ ابن هشام على علم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه فأتي من ذلك بأمر عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه). (ابن حجر، د.ت، 94/3).

وتحدث الصفدي عن مكانته العلمية فقد وصفه بشيخ النحو فقد تميّز بالإبداع وفصّل المسألة الزنبورية وكان يسهل المعقد ويصد عن الباطل، وكاد يميت ذكر أبي حيان. (الصفدي، د.ت، 5/3).

1.4. كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب):

يعدّ هذا الكتاب من الكتب القيمة المشهورة والحافلة بالمسائل النحوية و المناقشات و الشواهد وقصص الخلاف بين النحويين، أُشتهر هذا الكتاب في حياة ابن هشام، وحُظي بقبولاً واسعاً واهتماماً كبيراً، وقد كثرت عليه الشروحات، وقد انفرد المؤلف في منهجه حيث ضمَّ الكثير من المسائل النحوية، وقد سجل على النحويين مآخذ وملاحظ ابتعد عنها في هذا الكتاب. (الأفغاني، د.ت، 192).

وقال ابن هشام عند تأليفه لكتابه: " دونت كتاباً تشد الرجال فيما دونه، وتقف عند فحول الرجال ولا يعدونه إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج نابح على منواله ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب) حُسن موقعها عند أولى الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادّخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر وها أنا بائح بما أسررته واضع فرائده على طرف الثُمام

لينالها الطلاب بأدنى إلمام سائل من حسن ضيمه وسلم من دار الحسد أديمه ". (الأنصاري، 1987، 1/ 9-10).

أما منهجه في الكتاب: (عوض،1987، 139-140)

- تصويره بوضوح لجهود النحاة السابقين من خلال ما يرده من آرائهم وما ينقله من اختلافهم في بعض القضايا النحوية والمسائل اللغوية وما يشغلهم من التراكيب اللغوية.
- قدرته على عرض آراء النحويين المتباينة والمتعددة في ميولها واتجاهاتها، ومحاولته الموازنة بينها، ووصوله الى الرأي الصائب الذي يستأنس له بعد مناقشة مستفيضة والاستفادة من المنطق في عرض القضية النحوية ومناقشتها، وفي تعليله لبعض الآراء وحكمه عليها.
- جمع فيه بين مسائل الصرف ومسائل النحو والقضايا الصوتية إضافة إلى مسائل أخرى تتعلق بالأمور البلاغية والدينية.
- اهتم ابن هشام بالمعنى وصحته كثيراً فيحاول أن يجعل النحو وقواعده حسب المعنى الذي يريده صاحب النص أن يؤديه فهو وسية وصل بين الأداة والمعنى.
- نجده اعتمد كثيراً في كتابه على الاستطراد، فالمسألة الواحدة تتشعب الى مسائل أخرى وموضوعات متعددة، وصنيعه ويعدّ هذا صورة مصغرة للدرس اللغوي أو النحوي عند النحاة القدامى لكنَّ استطراده لا يُبعد القارئ كثيراً عن موضوعه الأصلي الذي يبحث عنه، ونجده في حالات كثيرة يُقدم له بعض الفوائد العلمية بحيث يجد فيها شيئاً من المتعة.

أمّا خطة تأليفه للكتاب فقد جاءت في قسمين: القسم الأول: يختص بالأدوات في العربية فقد أحصاها وصنفها الى نوعين: جزء منها عاملة والجزء الآخر غير عاملة وبدأ يجمع كل ما استطاع من شواهدها حتى إذا أكملَ جمع الشواهد على أداة ما تمعَّن فيها وفي شواهدها ثم بدأ بتنسيق أحكامها و معانيها المختلفة وفقاً لهذه المعاني. (الأفغاني، د.ت، 193).

أمّا القسم الثاني فيتكون من ثمانية أبواب: (الأفغاني، د.ت، 195)

الباب الأول: جعله في تفسير المفردات أسماء وأفعالاً وحروفاً و قام بذكر أحكامها، الباب الثاني: جعله في الجملة وأحكامها وأقسامها، والثالث: تناول فيه شبه الجملة وأحكامها، والرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها، أما الباب الخامس فكان في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، و السادس جاء في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، و السابع فقد شرح فيه كيفية الإعراب، والباب الثامن فقد وضحَّ فيه أمور كلية يتخرج عليها ما لا يتحصر من الصور الجزئية.

وسبب تأليفه لهذا الكتاب هوعندما وضع المقدمة الصغرى والتي سماها بـ " الإعراب عن قواعد الإعراب" وشكّل المغني موسوعة ضخمة في علم النحو. (فودة، 1985، 64).

وجاء تأليف هذا الكتاب لطبقة العلماء الذين يتمتعون بنصيب كبير من الثقافة العامة سواء في التاريخ و الفلسفة و علوم الشريعة وغيرها من العلوم العربية تبعاً للمستوى المألوف في عصر المؤلف، وهو مستوى يرتفع كثيراً على المستوى البسيط لطبقة المثقفين، وكان هذا الكتاب حافلاً بشواهد من القرآن الكريم لكنَّه كثيراً ما يقتصر من الآية على موضع الشاهد ويكون أحياناً جزء أو جملة مبتورة منه ليس لها صلة بما قبلها وما بعدها. (الأفغاني، د.ت، 195-196).

2. المطلب الثاني: المسألة الواحدة في مغني اللبيب ـ المنصوبات نموذجاً:

ذكر ابن هشام باب المنصوبات وهي جمع المنصوب وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب، والمنصوبات على ضربين: (الميلاني، 2012، 152-153).

- أحدهما الأصل: هو أن يكون نصبه أصالة.
- والثاني: ملحق به أي أن يكون نصبه ملحق بالأصل أي مشبهاً به.

2.1. نصب خبر (كان):

يرى ابن هشام أنَّ الجملة الواقعة خبراً موضعها النصب في بابي كاد وكان، واختلف في نحو: زيدٌ اضربه، و وعمرو هل جاءكَ، فقيل: الجملة التي بعد المبتدأ: نصب بقول مضمر وهو الخبر، وذلك بناء على أنَّ الجملة الإنشائية لا تكون خبراً. (الأنصاري، 1987، 536).

(كان) تنصب خبرها تشبيهاً بالمفعول، فاختلفوا في نصب خبرها يرى الكوفيون أنَّ كان خبرها منصوب على الحال تشبيهاً بالفعل القاصر في كما في: ذهب زيدُ مسرعاً، ويرى الفراء أنَّه منصوب على أنَّه تشبيه بالحال فيراه بأنَّه فعل وفاعله مرفوع أما الاسم المنصوب فهو حال، بينما رأى البصريون أنَّ الخبر تارة يأتي معرفة وتارة أخرى يأتي ضميراً كما يأتي جامداً، ولا يمكن الاستغناء عنه فلا يعدّ حالاً ولا مشبهاً بالحال؛ لأنَّ الأصل فيه أنْ يكون نكرة وأنْ يكون مستغنى عنه. (الأنصاري، د.ت، 1/ 232).

وتابع رأي الفرّاء عدد من أهل التيسير كإبراهيم مصطفى وشوقي ضيف وهذا يأتي من قناعتهم بأنَّ هذه الأفعال وظيفتها في الجملة الدلالة على الزمن فقط وليس لها عمل فيما بعدها حيث يرى شوقي ضيف: أنَّ الخروج من هذا الخلل الكبير سهل وذلك يعود الى النحو الكوفي فيرى أنَّ الفعل في كان وأخواتها هو فعل لازم كغيره من الأفعال اللازمة التي لا يمكن إحصائها في العربية، كما يرى أنَّ الاسم المرفوع كما في: كان

محمد مسافراً، هو فاعل مرفوع، والاسم المنصوب " مسافراً " في المثال هو حال. (البكري، 2015، 23-24).

وقف ابن هشام في معظم آرائه مع البصريين وأيدّ رأيهم بأنَّ كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، ورفض بعض آراء الكوفيين في توضيح بعض المسائل النحوية منها أنَّ الخبر يسد مسد الفاعل و غيرها.

2.2. المفاعيل:

تكون المفاعيل في العربية على خمسة أقسام وهي المفعول به نحو: ضربتُ زيداً، والمفعول المطلق نحو: ضربتُ ضرباً، والمفعول فيه نحو: صمتُ يومَ الخميس و جلستُ أمامك، والمفعول معه مثل: سرتُ والنيل والمفعول له نحو: قمتُ إجلالاً لك، ونقّص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولاً به وقدَّره: سرتُ وجاوزتُ النيلَ، وأسقطَ الكوفيون منها المفعول له فعدوه من باب المفعول المطلق نحو: قعدتُ جلوساً، ويكون عامل النصب للمفعول عند ابن هشام إحدى هذه الأمور الأربعة. (الأنصاري، د.ت، 279).

- الفعل: وهو إما أن يكون مذكوراً، ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ ﴾ (النمل، 16)، وقد يكون محذوفاً كما في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (النحل، 30)، والتقدير: أي أنَّ الله تعالى أنزل خيرا.
- الوصف: كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾ (الطلاق، 3)، وهي قراءة من نون (بالغ) وقد نصب أمره.
- المصدر: وقد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ (الحج، 40)، فلفظة الناس منصوبة لكونها وقعت مفعولاً به للفظة دفع التي هي المصدر.
- اسم الفعل: ورد في قوله تعالى: ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾ (المائدة، 105) فلفظة عليكم هي اسم فعل أمر و معناها الزموا أنفسكم.

2.3. نصب المفعول معه:

يرى ابن هشام أنَّ نصب المفعول معه ليس نصباً مطلقاً بل يتقيد نصبه بشروط فهو يعده تركيب نحوي والأصل فيه هو العطف إلا بشرط إذا تعيّن معنى المعية ولم يصلح العطف، فالمفعول معه: هو الاسم المنصوب الذي يُذكر بعد واو بمعنى (مع)، لبيان من فُعل الفعل بمصاحبته، نحو: استوى الماءُ والخشبةَ. فإن صلح العطف لم يجز النصب، نحو: جاء زيد وعمرو، لأن الواو هنا للعطف لا للمعية، فإن لم يصلح العطف وجب النصب، نحو: جاء الأميرُ والجيشَ، إذ لا يصح أن يكون الجيش فاعلًا، فتعين نصبه على أنه مفعول معه. (الأنصاري، 1987، 731).

والمفعول معه: هو المنتصب على المصاحبة، و ينتصب المذكور بعد الواو للنص على مصاحبته مع ما قبله، والجمهور اطلقوا عليه مفعولاً معه وعدّوا سبقه بالفعل أو شبهه معنى أو لفظاً، ويرى ابن الحاجب إن كان لفظاً وجاز العطف فيجوز الوجهان مثل: جئتُ أنا وزيدٌ وزيداً، وإلا تعيّن النصب، وإن كان الفعل معنى وجاز العطف تعيّن العطف مثل: ما لزيدٍ وعمرو، وإلا تعيّن النصب نحو: مالك وزيداً شأنك وعمراً. (البهبهاني، 1385هـ، 303).

اختلف النحاة في نصب المفعول معه، اجمع أغلب النحويين على أنَّ المفعول معه لما تقدّمه من فعل أو شبهه وهذا هو رأي البصريين وبعض نحاة الكوفة، ولكنَّهم اختلفوا فيما بينهم، اتفق بعضهم ومنهم سيبويه والفارسي إلى أنَّ المفعول معه منصوب لكونه مفعول به في المعنى فيقدرون جملة: سرتُ والنيل، بـ " سرتُ بالنيل"، أمَّا القسم الآخر وفي مقدمتهم الأخفش وبعض النحاة الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الظرفية، حيث حذفت (مع) وحلَّت (الواو) محلها لاقتضائها التشريك، ونقل إعراب (مع) الى الاسم الواقع بعد (الواو)، ويشبهون هذه المسألة بنقل إعراب المستثنى بعد (إلا) إلى (غير) إذا وقعت استثناء، وذهب بعض النحاة وعلى رأسهم الجرجاني إلى أنَّ ناصبه (الواو) ولكنَّهم يردون عليه بأنَّ كل حرف اختصّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه. (بركات، د.ت، 279).

بينما يرى الزجاج أنَّ المفعول معه منصوب بفعل محذوف بعد الواو كما في نحو: استوى الماء والخشبة والتقدير: ولابس، فيكون مفعولاً به، وينسب إلى نحاة الكوفة أنَّهم يرون أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف، أي ما بعد الواو يُخالف ما قبلها، فالذي بعد الواو لا يمكن أنْ يجري على ما قبله، وذلك لمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف، وقد رُدَّ عليهم بأن الرأي الأول والثاني كلاهما مخالف للآخر، فلو أُجيز نصب الثاني للمخالفة لجاز نصب الأول أيضاً؛ وذلك لأنَّه مخالف هو الآخر ولو أنَّ المخالفة كانت طريق الى النصب لجاز نصب عمرو في نحو: ما قامَ زيد بل عمرو؛ وذلك لأنَّه خالف الذي سبقه وذلك لا يجوز. (بركات، د.ت، 280).

ورأى الأخفش أنَّ ما بعد الواو يكون منصوباً بانتصاب (مع) كما في: جئتُ معه، وقد احتج الكوفيون على ذلك فيرون أنَّه منصوب على الخلاف وذلك لأنَّه إذا قيل: استوى الماء والخشبة، لا يمكن أن نكرر الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأنَّ الخشبة لم تكن مُعوجّة فتستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في: جاء زيد وعمرو، قد جاء الثاني مخالف للأول فانتصب على الخلاف، أمَّا البصريون فاحتجوا على ذلك ويرون أنَّ العامل هو الفعل لأنهم يعتقدون أنَّ الفعل حتى لو كان غير مقعد لكنه قويَ بالواو فتعداه الى الاسم وقد نُصب كما تعداه بالهمزة كما في: أخرجت زيداً، وكما عُدّي بالتضعيف مثل:

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

خرَّجت المتاع، و عُدِّي بحرف الجر نحو: خرجتُ به، لكنَّ الواو لا تعمل؛ لأنَّ الواو في أصلها حرف عطف وحرف العطف لا يعمل. (الأنباري، 2003، 200/1).

2.4. نصب المفعول المطلق:

يذكر ابن هشام أنَّ بعض النحاة عدّوا المفعول المطلق من باب التوكيد، لكنَّه يرى أنه أوسع من ذلك لأنه يبيّن النوع والعدد أيضاً. (الأنصاري، 1987، 715).

وقد يأتي المفعول المطلق منصوباً وذلك لكونه مصدراً صريحاً جاء لغرض معنوي خاص كتأكيد معنى عامله المشترك له في المادة اللفظية مثل: حَطّمَ التمساح السفينة تحطيماً، وهنا يُسمى مفعولاً مطلقاً منصوباً على المصدرية، فإذا جاء منصوباً على هذه الحالة فقد يكون ناصبه مصدراً آخر من لفظه ومعناه معاً أو من معناه فقط، وقد يكون ناصبه فعلاً من معناه ومادته معاً أو من معناه فقط، وقد يأتي الناصب له وصفاً متصرفاً يعمل عمل فعله ما عدا أفعل التفضيل نحو: إنَّ الترفع عن الناس ترفعاً أساسه الغطرسة يدفع بصاحبه إلى الشقاء دفعاً لا يستطيع أن يتخلص منه، فجاء المصدر (ترفعاً) منصوباً بمصدر يشبهه وهو تَرَفُّع، والمصدر دفعاً قد نُصِبَ بالفعل المضارع يدفع. (حسن، د.ت، 2، 206).

ومن ذلك نرى أنَّ بعض النحاة يرونه توكيداً للفعل، أما الآخرون يجيزون استعماله للتنويع أو التعليل، بينما يرى ابن هشام أنَّ الفعل هو الناصب الأصلي للمفعول المطلق والذي ينوب عنه كالصفة والعدد يُنصب قياساً على المصدر المحذوف.

2.5. نصب المفعول فيه:

ذكر ابن هشام أنَّ المفعول فيه هو الظرف المنصوب، وهو اسم زمان أو مكان يذكر لبيان وقوع الفعل فيه، نحو: سافرت يومَ الجمعة، وجلست أمامَ البيت، ويرى أيضاً أنَّ الأصل فيه أن يكون متصرّفًا، أي يقبل الإعراب، فإن كان غير متصرّف لزم النصب على الظرفية، نحو: جلسنا عندك، وسافرت صباحًا. (الأنصاري، 1987، 725).

وحكمه المفعول في هو النصب ويكون ناصبه هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، ولهذا اللفظ ثلاث صور إحداها: أن يكون مذكوراً نحو: امكث هنا أزمناً، وهذا هو الأصل، والثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، كما في: فرسخين أو يوم الجمعة وهو جواباً لمن قال: كم صرت؟ أو متى صمت؟، والصورة الثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وهو في ست مسائل، وهي: أن يقع صفة كمررتُ بطائر فوق غصن أو صلة كرأيتُ الذي عندك أو حالاً كرأيتُ الهلال بين السحاب، أو خبراً كزيد عندك، أو مشتغلاً عنه كيوم الخميس

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

صمتُ فيه أو مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم: حينئذٍ، الآن، أي: كان ذلك حينئذ والسمع الآن. (الأنصاري، 2000، 185-186).

وينتصب اسم الزمان على الظرفية مطلقاً مبهماً كـ(حين ومرة) أو مختصاً كـ(يوم وليلة)، أما اسم المكان إذا كان مبهماً فقد اُختلف في تفسيره ففسره بعضهم بالنكرة وليس بشيء وإلا لزم ان لا ينتصب نحو: (جلستُ خلفك وأمامه) مع أنَّه ينتصب باتفاقهم. (البهبهاني، 1385هـ، 298).

استنتج من ذلك أنَّ ابن هشام يرى أنَّ نصب المفعول فيه مقبول إذا كان الظرف مبهماً أو قد اُستعمل عند العرب في كلامهم أما إذا لم يرد فلا يجوز أن نقيس عليه فهو بذلك يعقد موازنة بين القياس العقلي والسماع اللغوي.

2.6. نصب المفعول به:

يرى ابن هشام أنَّ الجملة الواقعة مفعولاً محلها النصب إن لم تنب عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو: (ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ) المطففين /17، وقد تقع أيضاً في الجملة المقرونة بمعلّق مثل: عُلِمَ أقامَ زيدٌ، وأجاز هؤلاء وقوعه فاعلاً، وتقع الجملة مفعولاً في عدة مواضع منها باب الحكاية بالقول أو مرادفه نحو: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) مريم/30، وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في (قعد القرفصاء) إذ هي دالة على نوع خاص من القول، والثاني: اختيار ابن الحاجب حيث قال: والذي غرَّ الأكثرين أنهم ظنوا أنَّ تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في: (علمت لزيد منطلق)، ويذكر ابن هشام رأي البصريين أنَّ النصب بقول مقدر، بينما يرى الكوفيون أنَّ النصب بالفعل المذكور. (الأنصاري، 1987، 238-239).

- والمفعول به منصوب دائماً أو في محل نصب لكنَّ النحاة اختلفوا في ناصبه فيرى بعضهم أنَّ ناصبه معنوي والمقصود به معنى المفعولية، ورأى الأخفش أنَّ ناصبه معنوي أيضاً لكنه يكون معنى الفاعلية، بينما ذهب الفراء إلى أنَّ الناصب هو الفعل والفاعل معاً وقد ردوا عليه بأنَّه يجوز توسطه بينهما فالمعمول لا يمكن أن يتوسط العامل، وكان رأي هشام الضرير أنَّه منصوب بالفاعل وقد ردوا عليه بأنَّ تقدمه عليه ينفي ذلك، أمَّا سيبويه يرى أنَّه منصوب بالفعل أو ما جرى مجراه من الأسماء العاملة، ويدللون على ذلك بأنه يكون على حسب عامله حال التقديم والتأخير من التصرف وعدم التصرف، فإن كان عامل الفعل متصرفاً جاز التقديم نحو: فهم محمد الدرس، وإن كان جامداً لم يجز في المفعول به التقديم كقولك: ما أجمل الربيع، حيث فعل التعجب أجمل جامد فلا يجوز تقدم المفعول به (الربيع) عليه، ومن النحاة فسَّر ما ذهب إليه الخليل و سيبويه بأنَّه منصوب باشتغال

الفعل عنه بالفاعل قبل وصوله إليه ويدللون على ذلك بأنَّه عندما لم يشغل بالفاعل ارتفع المفعول به بالفعل ويقصدون بذلك النائب عن الفاعل. (بركات، د.ت، 2/ 32-33).

فكان ابن هشام صارماً في موقفه من نصب المفعول به فرفض آراء الكوفيين التي كانت تسعى الى زيادة عوامل النصب، وقد أكد أن الفعل هو العامل الأصلي في نصب المفعول به فهو بذلك يقف مع البصريين في هذه المسألة.

2.7. نصب التمييز:

رأى ابن هشام أنَّ حكم التمييز هو النصب والناصب هو ذلك الاسم المبهم من فعل أو شبهه كطابَ نفساً. (الأنصاري، 1987، 602).

التمييز هو الملحق بالأصل في النصب فهو مشابه للمفعول من حيث أن كل واحد منهما فضلة واقعة بعد كلام تام، والتمييز يرفع الإبهام عن المفرد، والمراد بالمفرد ما لا يكون جملة أو عن نسبة في الجملة فالأول الذي يرفع الإبهام عن المفرد كقولك: (عندي راقود خلاً) ف (خلاً) تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو منوان، ونحو: (عندي عشرون درهماً) ف(درهماً) تمييز يرفع الإبهام عن المفرد الذي هو عشرون، وهذه الأمثلة إشارة إلى أنَّ التمييز لا ينصب عن مفرد إلا عن فعل تام. (الميلاني، 2012، 180-181).

وقولك: عندي حُبّ عسلاً و حُبُّ عسلاً و قدحُ ماءً و قدحُ ماءٍ، فإذا قلنا بالنصب يتعين أنَّ عندنا التمييز نحو: عندي حبُ عسلاً، معناه أنَّ عندك عسلاً مقدار حب، وقولك: عندي قدحُ ماءً، بالنصب معناه أن عندك مقدار قدح، بينما يحتمل الجر معنيين، الأول: إن عندك التمييز كالأول أي عندك عسل مقدار حب وماء مقدار قدح، والثاني: أنَّ عندك الإناء أي عندك الحب وليس عندك العسل، وعندك القدح وليس عندك الماء. (السامرائي، د.ت، 277/2).

يرى ابن هشام أنَّ التمييز منصوب ولكن ليس نصباً مطلقاً، لكنه قد يجر أو يرفع في بعض الحالات، كما ناقش ابن هشام آراء من سبقوه ولاحظ أنَّ بعضهم قد توسع في النصب حتى جعله واجباً، بينما بيّن أنَّ التمييز قد يأتي مجروراً بالإضافة أو بحرف الجر أو مرفوعاً على أنه خبر.

2.8. نصب الحال:

ذكر ابن هشام أن الحال والتمييز يفترقان في سبعة أمور، منها أن الحال يصف هيئة صاحبه بينما التمييز يفسر المبهم، وأن الحال لا يكون إلا نكرة مشتقة غالبًا، بينما التمييز قد يكون جامداً، فالخلاف يكون في جواز مجيئها نكرة حيث يميل ابن هشام الى رأي البصريين في تقييد ذلك. (الأنصاري، 1987، 600-601).

ويرى سيبويه وأكثر البصريين: أنّ الحال الأصل فيها أن تكون نكرة، لأنها وصف يبيّن هيئة صاحبه، والنكرة أليق بهذا المقام، و استدلوا بأن الحال جواب لسؤال (كيف؟)، والجواب يكون وصفًا نكرة غالبًا، وقالوا: إذا جاءت معرفة فذلك على سبيل الند. (الأنصاري، 1987، 600).

زعم أكثر النحاة أنَّ الحال لابد لها من ناصب من فعل أو شبهه أو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة وحروف التنبيه والتحقيق والتشبيه والظرف الذي يتضمن معنى الاستقرار، فرأوا أنَّه لا يجوز أن تتقدم الحال على عاملها إلا إذا كان العامل متصرفاً أو شبهه وقد استثنوا من ذلك موضعين، الأول: أن تتقدم الحال على الظرف ولكن بشرط توسطها بينه وبين صاحبها، نحو: زيد جالساً في الدار، والثاني: تقدمها على أفعل إذا كان مفضلاً به كون في حال على كون في حال نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً. (البهبهاني، 1422هـ، 279).

وقف ابن هشام بين آراء الكوفيين والبصريين، حيث رفض كثيراً من تفسيرات الكوفيين في نصب الحال وأكدَّ أن نصبه مرتبط بالفعل أو ما يؤول بالفعل، كما يرى أنَّ العامل في الحال هو ذاته في صاحبها.

الخاتمة:

- أثبت البحث أن ابن هشام الأنصاري يعرض في مغني اللبيب أكثر من توجيه إعرابي للمسألة الواحدة في باب المنصوبات، دون أن يصرّح أحيانًا بالترجيح، مما يدل على اعتماده مبدأ إتاحة الاحتمال النحوي متى كان السياق يسمح بذلك.
- تبيّن أن اختلاف آراء ابن هشام في المسألة الواحدة يرجع في كثير من الأحيان إلى اختلاف زاوية المعالجة، إذ يعالج المسألة مرة من منظور صناعي صرف، ومرة من منظور دلالي أو سياقي، فينتج عن ذلك تعدد في الحكم النحوي.
- كشف البحث أن ابن هشام قد يورد رأيًا ثم يعود في موضع آخر إلى تقييده أو تعديله، لا سيّما في مسائل المفعول به، والحال، والتمييز، مما يعكس تطورًا داخليًا في بناء الرأي داخل الكتاب نفسه.
- أظهر التحليل أن باب المنصوبات من أكثر الأبواب النحوية قابلية لتعدد الآراء عند ابن هشام، بسبب كثرة العوامل وتداخل الوظائف النحوية، وهو ما يفسر وفرة الشواهد وتنوع التوجيهات الإعرابية في هذا الباب.
- بيّن البحث أن ابن هشام لا يلتزم التزامًا صارمًا بمذهب نحوي واحد، بل ينتقي من آراء البصريين والكوفيين ما يراه أوفق بالاستعمال والشاهد، مما يؤكد استقلال منهجه النحوي.

- تبيّن أن تعدد آراء ابن هشام لا يقوم على النقل المجرد، بل يرتبط غالبًا بتعليل نحوي واضح، يعتمد فيه على القاعدة أو الشاهد أو القياس، وهو ما يمنح آراءه قوة تفسيرية لا مجرد سرد للخلاف.
- أظهر البحث أن بعض مظاهر التعدد في الرأي تعود إلى طبيعة مغني اللبيب بوصفه كتابًا تعليميًا تحليليًا، لا كتاب أحكام نهائية، الأمر الذي يفسر عرض الأوجه المختلفة دون إلزام القارئ بوجه واحد.
- خلص البحث إلى أن دراسة آراء النحاة داخل المتن الواحد، كما في نموذج ابن هشام، تسهم في إعادة قراءة التراث النحوي قراءة منهجية، وتساعد على فهم آليات التفكير النحوي بعيدًا عن تصور الجمود أو التناقض.
- وجد الباحث أنَّ ظاهرة اختلاف الرأي في المسألة الواحدة قد ظهرت بين النحويين كما ظهرت بين المدارس النحوية كالمدرسة البصرية والمدرسة الكوفية.
- نلحظ التأثر والتأثير بين المدرستين المختلفتين أو المدرسة الواحدة فعلماء المدرسة الكوفية يتأثرون بالمدرسة البصرية والعكس، وهذا ينتج تبادل فكري بينهما.
- ومن الأسباب التي دعت الى ظهور هذه الظاهرة هي حداثة سن النحوي فقد يقول رأيه في مسألة ما ثم يتراجع عن ذلك بعد فترة من الزمن نتيجة كثرة اطلاعه وزيادة معرفته.
- إنَّ الخلاف بين الكوفة والبصرة هو اختلاف في المنهج، وذلك بسبب بيئة كل من المدرستين.
- جاء الخلاف في الحال في جواز مجيئها من النكرة، حيث يميل ابن هشام إلى رأي البصريين في تقييد ذلك، بينما يرون أنَّ التمييز منصوباً بالفعل وآخرون يرون أنَّه منصوباً بالفاعل أو بالعدد.

المصادر

[1] القرآن الكريم
[2] ابن جني، عثمان. (1999م). الخصائص. تح: محمد علي النجار. ط4.الهيئة العامة للكتاب.
[3] الأفغاني، سعيد. (د. ت). من تاريخ النحو العربي. (د.ط). مكتبة الفلاح.
[4] الأنباري، أبو البركات.(2003م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ط 1. المكتبة العصرية.
[5] الأنصاري، ابن هشام. (2000م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تح: بركات يوسف، (د.ط). بيروت. دار إحياء العلوم.

[6] الأنصاري، ابن هشام. (د.ت). شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين. ط5. دار الفكر.

[7] الأنصاري، ابن هشام. (1987م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح: محمد محي الدين. ط2. دمشق. دار الفكر.

[8] بركات، إبراهيم. (د.ت). النحو العربي. ط1. مصر. دار النشر للجامعات.

[9] البكري، حسين. (2015م). دراسات في النحو العربي. ط1. مكتبة دجلة.

[10] البهبهاني، علي. (1422هـ). أساس النحو. تح: محمد حسين احمدي. ط1. مطبعة نهضت.

[11] الحديثي، خديجة. (2012م). المدارس النحوية. ط1. مؤسسة الرافد للمطبوعات.

[12] حسن، عباس. (د.ت). النحو الوافي. ط4. مصر. دار المعارف.

[13] الحموي، ياقوت. (1993م). معجم الأدباء – إرشاد الأريب الى معرفة الأديب. تح: إحسان عباس. ط1. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

[14] السامرائي، فاضل. (د.ت). معاني النحو. ط2. دار الفكر.

[15] السراج، محمد. (1996م). الأصول في النحو. تح: عبدالحسين الفتلي. ط3. بيروت. مؤسسة الرسالة.

[16] السيوطي، جلال الدين. (1983م). الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية. ط1. دار الكتب العلمية.

[17] السيوطي، جلال الدين. (د.ت). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تح: محمد أبو الفضل. ط 1. بيروت. المكتبة العصرية.

[18] صالح، مهدي. (2013م). مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين. ط1. بغداد.

[19] الصفدي، صلاح الدين. (1998م). أعيان العصر وأعوان النصر. تح: علي أبو زيد. ط1. بيروت. دار الفكر المعاصر.

[20] ضيف، شوقي. (د.ت). المدارس النحوية. (د.ط). القاهرة. دار المعارف.

[21] الطويل، رزق. (1985م). الخلاف بين النحويين. ط1، مكة. المكتبة الفيصلية.

[22] عبدالخالق، محمد. (1405هـ). أبو العباس المبرد واثره في علم العربية. ط1. مكتبة الرشد.

[23] العسقلاني، ابن حجر. (1972م). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. ط2. دار المعارف العثمانية.

[24] عوض، سامي. (1987م). ابن هشام النحوي. ط1. دار طلاس للدراسات والترجمة.
[25] فودة، علي. (1985م). ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي. (د.ط). الرياض.
[26] القسطنيطيني، مصطفى. (1941م). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. (د.ط). وكالة المعارف.
[27] الميلاني، بدر الدين. (2012م). شرح المغني في النحو. تح: قاسم خليل إبراهيم الأوسي. ط1. (د.م).